إشكاليّة العلاقة بين السياسة التربويّة وإصلاح التعليم المهني والتقني في لبنان

رائد عصام محسن*

تتحمل التربية واقع التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المجتمع، ويبرز دورها في مواجهة التحديات التي نشهدها اليوم أمام التغيرّات الثقافيّة، وما يرافقها من تطورات تكنولوجيّة، يتأثر بها النظام التربوي في لبنان، ونمط حياة المواطن، ممّا يفرض على الحكومة رسم سياسة تربوية تتناول كل ما يرتبط بتحسين العمليّة التربوية والتعليميّة في المدارس، وإعداد المناهج الدراسيّة المطوّرة التي تُسهم في تكوين شخصيّة المتعلم في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، وتُنمّي قدراته المعرفيّة والنفسيّة، ومهاراته الاجتماعيّة للاندماج في المجتمع فور تخرجه، والمشاركة في التنمية المستدامة.

تُحدّد الأطر التي ترسمها السياسة التربويّة الحكوميّة، أهدافًا عامّة لمعالجة مجمل القضايا التي ترتبط بالنظام التعليمي، ومنها المواءمة بين قدرات المتعلمين وما يحتاجونه في الحياة العامّة، والارشاد المدرسي والتوجيه المهني، والحدّ من التسرب المدرسي، وتوافر الاختصاصات العصريّة في التعليم المهني والتقني، وتنمية قدرات المتخرجين لمتطلبات سوق العمل، وتعزيز مفاهيم المواطنة لدى المتعلمين، وتوجه المسؤولين التربويين على وضع آليّة ديناميكيّة ومُستمرة لإصلاح النظام التربوي العام، وقطاع التعليم المهني والتقني الذي تعترضه صعوبات متعدّدة، تُعيق تحقيق أهدافه العامّة، التي رسمتها خطط النهوض التربويّة منذ العام 1994، لتلبية حاجات المجتمع اللبناني بكل مكوناته ومؤسّساته الإنتاجيّة.

لقد تركت بعض العقبات التي تُواجه التعليم المهني والتقني بصماتها الواضحة لدى المسؤولين، أدتْ إلى تعديل مبادىء السياسة التربويّة في البلاد، التي لا تنفصل أساسًا عن واقع السياسة الحكوميّة العامّة، وتدعو الحاجة اليوم إلى إصلاح قطاع التعليم المهني والتقني، فواقع تغيير الحكومات، والموازنة السنويّة الماليّة والمتدنيّة التي تُرصد إليّه، أثرت في استكمال خطط النهوض به، وأدت إلى عدم ملاءمة قدرات المتخرجين مع متطلبات سوق العمل.

ومن أبرز الصعوبات التي تُعيق استكمال العمليّة الإصلاحيّة لهذا التعليم، الآتي:

– جمود المناهج التعليمية الحالية والمعتمدة منذ العام 1997، وعدم توافقها مع حاجات سوق العمل الرقمي الجديد.

– المستوى المتدني لمعدلات المتعلمين المقبولين في التعليم المهني وقبول الراسبين من التعليم الأكاديمي.

– اعتماد طرائق التدريس التقليديّة، وعدم استخدام التكنولوجيا في التعليم بشكل مُتقن ومُستمر.

– عدم تدريب وتأهيل الأساتذة بشكل مُستمر.

– غياب دور المرشد الاجتماعي والاختصاصي النفسي لمساعدة المتعلم خلال مراحله الدراسيّة، وتقويم مساره التربوي وضمان نجاحه واستقراره الاجتماعي.

– قصور في التوجيه المهني والإرشاد المدرسي حيث يقتصر هذا الدور على المبادرات الفردية من المديرين والمعلمين لإرشاد المتعلمين.

– مشكلة التعاقد الوظيفي الكثيف التي تؤدي إلى فوضى في العملية التربويّة والتعليميّة لا ضوابط لها.

– غياب الدراسات الإحصائيّة التي تكشف احتياجات واقع سوق العمل المحلي.

إنَّ هذه المعوّقات تُعد بمجملها من العناصر التي تعترض مسيرة تطوّر التعليم المهني والتقني في لبنان، وإصلاحه لمواكبة العصر، وتمكين المتخرجين الحصول على فرص عمل تتلاءم مع تخصصاتهم، ما قد يُسهم في الحدّ من نسب البطالة بينهم.

وإذا كانت السياسة التربويّة الرسميّة تُحدّد ما يتطلّبه المجتمع بكل مؤسّساته، وأحزابه، وطوائفه من التربية والتعليم، وتتبنّى وزارة التربية وباقي الوزارات المعنيّة في مجالات التربية والتعليم والرعاية، إعداد الأجيال القادمة ورفع المستويات المعرفيّة والمهارات الاجتماعيّة والتقنيّة لديهم على أُسس سليمة، فلا بدّ أنْ يحقّق التعليم المهني تقدمًا لتذليل الصعوبات التي تواجهه، واحداث التغيير الذي نترقبه، وبالتالي تتمكّن مؤسّساته التعليميّة من تفعيل الشراكة مع القطاعات الإنتاجيّة الرسميّة والخاصّة، وتُساهم في نمو الاقتصاد اللبناني وتحقيق الرفاهية الاجتماعيّة للمواطنين.

من هنا، نواجه إشكاليّة ما ترسمهُ السياسة التربويّة الحكوميّة الحاليّة والإصلاحات التي تطال هذا التعليم، ونتساءل، ما هو واقع التعليم المهني والتقني اليوم؟ وأينَ يكمن الخلل لاستكمال عمليّة النهوض به، بعد أنْ تبين من النشرات الإحصائيّة للمركز التربوي للبحوث والإنماء، أنَّ عدد الطلاب المنتسبين في مؤسّساته التعليميّة الرسميّة، قد ارتفع بنسبة 21% في الأعوام الخمس الأخيرة أي بين 2012 و2017[1]؟

أ- لمحة عن نشأة التعليم المهني في لبنان

عَرفَ لبنان التعليم المهني منذ منتصف القرن التاسع عشر، حين أنشأت بعض الإرساليّات عام 1863 والجمعيّات الدينيّة مراكز لتعليم بعض الحرفيّات والصناعات اليدويّة البسيطة، وانطلق التعليم المهني الرسمي في لبنان عام 1904، عندما تأسست مدرسة الصنائع والفنون في بيروت، ثمَّ تمَّت إعادة تنظيم مدرسة الصنائع عام 1925، وأصبح نظامها الجديد يتطلب النجاح في مباراة تجريها المدرسة لنيل الشهادة الابتدائيّة الرسميّة

على أنْ يكون عمر المرشح بين 14 و15 سنة[2]، وبقيت المدرسة المهنيّة الرسميّة والوحيدة في لبنان حتى تاريخ استقلاله عام 1943، ومنذ ذلك التاريخ شهد لبنان انطلاقة المدارس المهنيّة الخاصّة، التي تطوّرت بشكل سريع[3].

وبعد الاستقلال، حظي التعليم المهني بمزيد من العناية والاهتمام من قبل الدولة والقطاع الخاص، فأنشأت الدولة أربع مدارس مهنيّة في بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا، وبدأ التعليم المهني الخاص يتوسع ليتماشى مع واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد والسياسة الإنمائيّة والتربويّة التي انتهجتها الدولة حتى 1959[4].

ومنذ عهد الرئيس فؤاد شهاب عام 1959، شهد التعليم المهني تطورًا واضحًا حتى اندلاع الحرب الأهليّة على الأراضي اللبنانيّة في العام 1975، وخلال هذه المرحلة الزمنيّة صدرت مجموعة من النصوص القانونيّة والتنظيميّة التي أرست قواعد هذا التعليم ومن أهمها: تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني، وتنظيم التعليم المهني الخاص، وتنظيم أوضاع المعلمين في المدارس المهنيّة الرسميّة، والعمل الإداري في المؤسّسات التعليميّة الرسميّة.

ومنذ تولي الرئيس فؤاد شهاب سدة الرئاسة، رسمت الدولة سياستها التربوية لتأمين الخدمات الاجتماعيّة لمختلف المناطق اللبنانية، وتحقيق تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة متوازنة على كافة الأراضي اللبنانيّة[5].

كانت وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة تتولى آنذاك شؤون هذا التعليم من خلال مديريّة التعليم المهني والتقني والتي أصبحت مديريّة عامّة في 1971/4/14، تتولى إدارة شؤون المدارس والمعاهد المهنيّة والتقنيّة الرسميّة، ومراقبة التعليم المهني الخاص والتدريب المهني والمناهج الدراسيّة فيها، ولم توجد حتى بداية العام 1970 أي سياسة تربويّة واضحة حول التعليم المهني، والعام 1975 وضعت المديريّة العامّة خطة سداسيّة لتطويره، لكن الحرب التي اندلعت شرارتها في 1975/4/13، حالت دون تنفيذ القرارات[6].

بيّنت نتائج الدراسات التي قام بها رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء الأسبق منير بشور حول السياسة التربويّة التي كانت قائمة حتى تاريخ الحرب اللبنانية، أنَّ الحكومة اللبنانيّة سعت بأهدافها التربوية العامّة، إلى تعميم التعليم الأساسي أي إلزاميه، وتعزيز التربية الوطنيّة الصحيحة والمحافظة على الاستقلال الثقافي، وعدم تلاؤم أهداف نظام التعليم ومخرجاته مع حاجات المواطنين وغايات المجتمع، وغياب خريطة مدرسيّة شاملة، والحاجة لتوافر المباني المدرسيّة الرسميّة في كافة الأراضي اللبنانيّة وصيانتها، وتعزيز دور المعلم وكفاءته وتحسين وضعه المعيشي، وإزالة العوائق التي تحدّ من استجابة نواتج التعليم مع مستلزمات التنمية، ورسمت السياسة التربويّة آنذاك أهمية ارتباط التربية والتعليم بالحياة الاقتصاديّة، وتفعيل علاقة الدولة بالمدارس الخاصّة، وتفعيل الرقابة على

المؤسّسات الخاصّة، واهتمّت بمعالجة المناهج الدراسية لتطويرها وتأمين المباني المدرسيّة الرسميّة في المناطق اللبنانيّة[7].

أثرث فوضى الحرب على واقع التعليم الرسمي والخاص في لبنان، وأصابت النظام التربوي بأكمله الذي لم يكن بمنأى عن التدهور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في البلاد، وفي وقت كان النظام التربوي بأكمله يعاني من مشكلات جمّة تعيق تحقيق أهدافه، وتواجهه تحديات كثيرة، تفرض عليه إعادة النظر بالسياسة التربوية الرسميّة آنذاك، لضرورات وطنيّة وتعليميّة وإنمائيّة.

ب- التعليم المهني بعد إتفاق الطائف

بعد أنْ استتبَّ الأمن في البلاد، بيّنت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف عام 1989، أنَّ مجال التربية والتعليم قد نال مجموعة من البنود الإصلاحيّة، حدّدتها السياسة التعليميّة الحكوميّة آنذاك، بأهداف تربويّة عامّة، كالآتي:

"توفير التعليم للجميع وجعله إلزاميًّا حتى انتهاء المرحلة الابتدائيّة أي حتى سن الثانية عشرة في المرحلة الأولى، ويليها رفع تلك السن إلى الخامسة عشرة في المرحلة الثانية، وأنْ لا يتحول المتعلم اللبناني إلى التعليم المهني النظامي قبل اكماله سن التعليم الإلزامي (12 سنة)، تأكيد حرية التعليم، حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة عليه، إصلاح التعليم المهني والتقني الرسمي وتعزيزه وتطويره بما يُلائم حاجات البلاد الاعمارية والانمائيّة، إصلاح أوضاع الجامعة الوطنية، وإعادة النظر في المناهج الدراسيّة وتطويرها"[8].

تمَّ عام 1993 إنشاء وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم 211 تاريخ 1993/4/2، بعد أنْ كانت وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة تتولى شؤون هذا التعليم من خلال المديريّة العامّة.

أقرّت الحكومة اللبنانيّة في تاريخ 1994/8/17، خطّة النهوض التربويّة التي حدّدت أطر السياسة التربويّة وأهدافها العامّة، وحدّدت غايات موحدة للتربية والتعليم في لبنان، وكانت محطة مهمّة في تاريخ التربية في لبنان، وانبثق عن تلك الخطّة، هيكليّة تعليميّة عام 1995، ومناهج جديدة عام 1997، تمَّ تطبيقها تباعًا وفق جدول زمني محدّد، وأنجز مع بداية العام الدراسي 2000-2001.

جاءت خطة النهوض التربويّة وليدة السياسة التي رسمت لتزيل العديد من العوائق التي كان يعاني منها النظام التربوي في لبنان حتى تاريخ انتهاء الحرب اللبنانية واتفاق الطائف، وأظهرت مدى اهتمام الدولة اللبنانية والتزام القرارات الحكوميّة آنذاك لحلّ العديد من المشكلات التربوية التي رافقت قطاع التربية والتعليم منذ الحرب الأهليّة.

وحدّدت استراتيجيّة جديدة للتربية مع انطلاقة الهيكليّة الجديدة للتعليم في لبنان، وعمدت لتحقيق الأهداف العامّة للمناهج الدراسية الجديدة وتضمنت أربعة مجالات وهي: مواد المناهج الجديدة، وطرائق التعليم، والإعداد والتأهيل المستمر

للمديرين والمرشدين والمعلمين، وأساليب التقييم[9].

تمحورت أهداف الهيكليّة الجديدة على تحقيق العدالة الاجتماعيّة وحق المواطن في التعليم، فزادت القدرة الاستيعابيّة للتلاميذ في المدارس الرسمية للتعليم الأكاديمي والمهني على كافة الأراضي وخاصَّة في الأرياف. وشرّعت إلزاميّة التعليم الابتدائي حتى سن الثانية عشر، ووضعت الخطط الإصلاحية للتعليم المهني والتقني في لبنان.

واستكمالًا لخطة النهوض التربويّة التي تمّت في إطار الإمكانات المتاحة على مستوى الموازنة العامة للدولة اللبنانية، والخبرات الوطنية المتوافرة، وفي العام 2004، وبناء على رغبة الحكومة في تفعيل عمليّة تطوير التربية في لبنان وجعلها أكثر ملاءمة مع حاجات المجتمع اللبناني ومتطلباته الحديثة، عمدت الحكومة إلى اتفاقية قرض مع البنك الدولي للتمويل والإنماء، خصّصَ للتعليم الأكاديمي العام والتعليم المهني، ودمجت تسمية المشروعيّن لاحقًا باسم "مشروع الإنماء التربوي" الذي يهدف الى مواكبة التطوير والتحديث اللذين طالا المناهج الدراسيّة وتغيّرات في المؤسّسة التربويّة والنظام التربوي على مستوى البنى، والتجهيزات، والعمل الإداري والتنظيم المالي، وتعزيز رسم السياسة التربويّة ووضع الخطط وتحسين أوضاع المدارس والأبنية وجودة التعليم ورفع كفايات المعلمين وتأمين الوسائل التعليميّة والتقنيّات المساعدة لإتمام العمليّة التعليميّة بنجاح[10].

ج- أطر السياسة التربويّة للهيكليّة التعليميّة وأهدافها عام 1995

انبثقت عن خطّة النهوض التربويّة عام 1994، الهيكليّة التعليميّة عام 1995، فرسمت مجموعة من المبادىء، ووضعت أهدافًا عامّة لتحقيقها.

1- السياسة التربويّة الحكوميّة

حَدّدت السياسة التربويّة التي صدرت عام 1995 المبادىء الآتية:

– تطوير المناهج التعليميّة، وحماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصّة، وتطور آليّة التقييم التربوي، وتوحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنيّة والالتزام بتدريسهما في جميع المدارس الرسميّة والخاصّة تعزيزًا للانتماء والانصهار الوطني، وتطوير مهنة التعليم وإنصاف المعلمين معنويًّا وماديًّا، ورفع مستوى مردود التعليم في جميع مراحله، وتحسين طرائق إعداد مديري المدارس الرسميّة وتأهيلهم دوريًّا، وإعداد برامج للمتفوقين وبرامج لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصّة، وتعميم الفائدة من المختبرات العلميّة ووضع الكمبيوتر في خدمة التعليم، ودراسة عدد أيام التدريس، ودراسة أساليب التوجيه والإرشاد المدرسي، وتعزيز اللغة العربيّة كونها اللغة الأم، والاهتمام باللغات الأجنبيّة، وإلزاميّة التعليم حتى عمر 12 سنة على أنْ يقترح رفعه إلى سن 15 سنة[11]، وعدم تحويل المتعلم إلى التعليم المهني من التعليم الأكاديمي قبل عمر 12 سنة، وإيلاء مرحلة الروضة العناية والاهتمام من جهة التجهيزات بالوسائل

التربويّة، ورفع مؤهلات المدرسين العلميّة، والكفاءة المهنيّة، مع تحديد المواصفات الفنيّة والشروط التربويّة والصحيّة لأبنية الروضات وتطبيقها في المدارس كافة[12].

2- الأهداف التربويّة العامّة

لقد رسمت خطّة النهوض لأول مرة في لبنان، الفلسفة التربويّة بأبعادها الفكريّة والوطنيّة والإنسانيّة والاجتماعيّة، وحدّدت الأهداف التربويّة العامّة لتحقيقها، ووردت كالآتي:

– تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي.

– تزويد النشء الجديد المعارف والخبرات والمهارات اللازمة على التنشئة الوطنيّة والقيم الوطنيّة الأصيلة، وتعزيز مفاهيم الحريّة والديموقراطيّة والتسامح، ونبذ العنف، والتشديد على النشاطات الشبابيّة والرياضيّة.

– النهوض بمستويات التعليم والتأهيل ما قبل الجامعي.

– الوصول إلى تحقيق التوازن بين التعليم الأكاديمي العام والتعليم المهني والتقني، وتوثيق صلتهما بالتعليم الجامعي.

– تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة، وحاجات المجتمع وسوق العمل اللبناني والعربي من جهة ثانية.

– مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالميّة[13].

د- السياسة التعليميّة الرسميّة للتعليم المهني والتقني عام 1995

شملت الهيكليّة التعليميّة عام 1995، التعليم المهني والتقني بسياسة تعليميّة رسمت أهداف العمليّة الإصلاحيّة لهذا التعليم وفقًا للمبادىء التي أوصت بها وثيقة الوفاق الوطني التي صدرت عن اتفاق الطائف عام 1989، وجاءت على النحو الآتي:

1- السياسة التعليميّة

رُسمت السياسة التعليميّة انطلاقًا من الخطط الإصلاحيّة للتعليم المهني والتقني في لبنان والتي جاءت كالآتي:

تطوير المناهج، تطوير البرامج التعليميّة والتدريبية غير النظاميّة، إعداد مديري المدارس الفنيّة، مشاركة القطاع الأهلي في التخطيط ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبيّة المهنيّة، تأكيد الشراكة والتعاون مع قطاع العمل التطوعي في المجتمع الأهلي والإنساني في سبيل محو الأميّة المهنيّة لدى الكبار، تعزيز دور الإعلام التربوي، الاهتمام بالمتخرجين من التعليم المهني والتقني ومتابعة أوضاعهم المهنيّة والاجتماعيّة، وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم تربويًّا وتقنيًّا، تأهيل القوى العاملة المنتجة من خلال التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص وفي إطار التعاون المستمر مع القطاعات الإنمائيّة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، التعليم الفني والتأهيل المهني حق لكل مواطن، توثيق الصلة بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني والتقني لجهة الافادة من مباني المؤسّسة التربويّة

لاستحداث فروع التعليم الفني فيها، الحرص على أنْ يكون التعليم المهني والتقني النظامي طموحًا للناجحين والمتفوقين في المجتمع، وليس خيارًا للراسبين أو المتراجعين بدرجات تحصيلهم العلمي في مدارس التعليم الأكاديمي، تأكيد مبدأ الاختيار الحرّ لمهنة المستقبل وأهمية التوجيه المهني للمتعلمين[14].

2- الأهداف التربويّة

بعد أنْ أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة بتاريخ 1994/8/17، خطة النهوض التربويّة، ارتسمت الأهداف العامّة التي شملت إصلاح التعليم المهني والتقني بهيكليّته الجديدة عام 1995، ووردت كالآتي:

توافر الهيكليّة الإداريّة والفنيّة المركزيّة والإدارة المدرسيّة لجعلها أكثر مرونة في إطار مركزيّة التخطيط والمتابعة ولامركزيّة التنفيذ والأداء، تأمين الأبنية المدرسيّة والمعاهد الفنيّة اللائقة التي تتوافر فيها الشروط التربويّة والتعليميّة الكافية، تعزيز برامج المشاريع المنتجة في المدارس المهنيّة الرسميّة، والإفساح في المجال أمام المتدرب للمساهمة في هذه المشاريع ليفيد في عمليّة الإنتاج ويستفيد من مردوده المالي، تأمين المعلم الفني والمدرب المهني المؤهلين أكاديميًا وتقنيًا والمعدين إعدادًا تربويًّا سليمًا، توفير المستند التعليمي والتدريبي الموثوق به والوسائل التعليميّة الفنيّة والتقنيّة لدعم عمليّة التعليم، والتدريب المهني النظامي وغير النظامي، تنمية القطاع التربوي بتوقيع عدد من المشاريع المشتركة مع الهيئات والمنظّمات الحكوميّة والأهليّة[15].

هـ- السياسة التربويّة الحاليّة والنهوض بالتعليم المهني والتقني

حظيَ التعليم المهني تقدمًا لافتًا منذ إنشاء وزارة التعليم المهني والتقني عام 1993، وتابع تطوّره حتى العام 1995 تاريخ صدور الهيكليّة التعليميّة وتلاها إصدار المناهج الدراسيّة عام 1997، وفي العام 1999 أقرّ مجلس الوزراء خطّة طوارئ لاستيعاب 2000 طالب إضافي في المدارس المهنيّة الرسميّة في لبنان، وكلّف مجلس الإنماء والإعمار بتجهيز المؤسّسات، وتمّ إنشاء مجمع بئر حسن الفني عام 1999، وفي العام 2000 أوقفت الهيكليّة الجديدة للتعليم المهني والتقني العمل بالمناهج التعليميّة الآيلة إلى نيل شهادة الكفاءة المهنيّة CAP، وتمّ تعديل جزئيّ لمناهج التعليم المهني والتقني تناولت 23 اختصاصًا في مرحلة البكالوريا الفنيّة و22 اختصاصًا على مستوى الامتياز الفني[16]، وشدّدت على اعتماد نظام التدريب العملي الميداني على المهنة وعلى فتح مسالك التحصيل العملي العالي أمام حاملي شهادتي التعليم المهني والتقني والثانوي للالتحاق بالجامعات أو متابعة دراستهم في المهني والتقني العالي للحصول على شهادات الامتياز الفني TS وبعدها الإجازة الفنيّة LT أو الإجازة الفنيّة التعليميّة LET، ممّا يؤكد أنّ مضامين الأهداف التربويّة التي حُدّدت عام 1995 قد تحقّق الكثير منها حتى العام 2000.

استكملت مشاريع النهوض بالتعليم المهني والتقني، وصدر في العام 2002

المرسوم رقم 7984، الذي نصّ على تحديد الحدّ الأدنى للتصنيف الوظيفي لشهادات التعليم المهني في سلّم فئات الوظائف الرسميّة، وبعدها صدر المرسوم رقم 8590 عام 2012 الذي حدّد عمليّة ربط مسارات التعليم المهني بالتعليم الأكاديمي والتعليم الجامعي، فتحقّقت خطوات متقدّمة في انصهار التعليم المهني والتقني في المنظومة التربويّة وبتصنيف شهاداته، وسهلت عمليّة انتقال المتعلم من مرحلة لأخرى مع حفظ حقّه في المعادلات الرسميّة، وبالتالي حمايته من الرسوب أو التسرب المدرسي.

وممّا شمله هذا المرسوم 8590، تعديل شهادة الامتياز الفني، لتكون دراستها في سنتين فقط بدلًا من ثلاث سنوات، على أنْ يخضع المتعلم لامتحان رسمي لنيل الشهادة، وتمّ تعديل في شهادة الإجازة التقنيّة LT أيّ ما يوازي رتبة الاختصاصي، وأصبحت دراستها سنة واحدة بدلًا من سنتين، ويخضع المتعلم لامتحان رسمي لنيل الشهادة الرسميّة وهي شهادة "License Technique" باللغة الفرنسيّة.

أمّا اليوم، وبعد كل الإنجازات التي تحقّقت، فيُواجه التعليم المهني صعوبات عديدة تعترض عمليّة إصلاحه، ويحتاج إلى تذليلها لاستعادة الثقة بكفاءة متخرجيه، وتغيير النظرة السلبيّة في المجتمع حول واقعه، وننتظر إدراج المناهج الدراسيّة المطوّرة التي تخدم المتخرجين معرفيًّا وتقنيًّا واجتماعيًّا، والتي تُحقّق التوافق في مضامينها النظريّة مع الأعمال التطبيقيّة المتمّمة لها، وتلبي حاجات سوق العمل العصري والجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا في وظائفه، ومنها الخدمات التجاريّة والمصرفيّة والإعلاميّة الرقميّة، وتُوجه المتعلمين على التدريب العملي أثناء فترة الدراسة في مختلف المؤسّسات.

لقد غابت الشراكة الحقيقيّة بين مدارس ومعاهد التعليم المهني والتقني والقطاعات الإنتاجيّة الرسميّة والخاصّة، وتوقف معهد "IPNET" عن استقبال الطلاب لدراسة شهادة الإجازة الفنيّة التعليميّة (LET)، وارتفعت نسب البطالة بين الشباب المتخرجين من مختلف التخصّصات والقطاعات[17]، ووصل عدد المتعاقدين من الأساتذة في القطاع المهني الرسمي إلى حوالي 14 ألف متعاقد حسب تقديرات لجنة المتابعة للأساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني في لبنان، وإذا اعتبرنا أنّ التعليم المهني والتقني هو عصب الحياة الاقتصاديّة في المجتمعات، فلا بدّ أنْ نتساءل: ماذا رسمت السياسة التربوية الحكوميّة الحاليّة من أهداف لتذليل معوقاته؟

إنَّ إصلاح التعليم المهني والتقني لا يمكن أنْ يتحقّق من دون استراتيجيّات تربويّة رسميّة وواضحة، ترفع من شأنه وشأن حاملي شهاداته، وتُقدّر رسالتهم التربويّة والإنسانيّة، وتُنصفهم لتأمين حياة اجتماعيّة كريمة وآمنة لهم ولأسرهم، فهل سنشهد خطّة تربويّة خماسيّة تُحدد فيها الحكومة الجديدة مستقبل التعليم المهني والتقني بكل مكوناته، وتُنجز كاملةً مع حلول العام 2020؟

و– واقع التعليم المهني والتقني

أكدت دراسات مجلس الانماء والاعمار بتقريرها حول التربية والتعليم للعام 2015، ما تحقق من أهداف تربويّة استكمالًا لمسيرة النهوض بالتعليم المهني والتقني في لبنان، على الرغم من بعض المعوقات التي لا يزال يعاني منها، ونورد أهم ما تحقّق، بالآتي:

– تمَّ تأمين المدارس وزيادة الأبنية للتعليم المهني الرسمي، وإعادة تأهيل جميع مباني الإدارات المركزيّة التابعة لمديريّة التعليم المهني والتقني، وتم تجهيزها بالكامل.

– تمَّ تعديل جزئي للمناهج الدراسيّة في العام 1999 في مقررات بعض الاختصاصات، وبمراحل البكالوريا الفنيّة BT والامتياز الفني T.S.

– تمَّ إنشاء مجمع "بئر حسن الفني" بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

– تمَّ شراء معدات لورش تعليميّة للاختصاصات الصناعيّة لصالح عشر مدارس مهنيّة وتقنيّة في لبنان، وتمَّ بناؤها بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.

– تمَّ تجهيز "مهنيّة الهرمل"[18].

– تمَّ التحاق عدد من الأساتذة في ملاك التعليم المهني الرسمي، ممّن يحملون شهادة L.E.T المتخرجين بين الأعوام 2004 و2009 من المعهد الفني التربوي العالي IPNET.

– تمَّ إصدار المرسوم 8590 الذي حدّد ترابط المسارات التعليميّة بين التعليم المهني والأكاديمي، وصلتهما بالتعليم الجامعي والتعليم التقني العالي.

– ارتفع عدد الطلاب المنتسبين إلى التعليم المهني الرسمي بين الأعوام 2012 و2017، وانخفض عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني الخاص في هذه السنوات.

وعلى الرغم من أنَّ التعليم المهني والتقني شهد منذ اتفاق الطائف عام 1989 خطوات متقدّمة لإصلاحه، إلا أنّه لا يوجد حتى اليوم، استراتيجيّات متتابعة ومستمرة لإنمائه، ولا يُعتمد على تخطيط تربوي دائم ليرصد حاجات مكوناته، وتُحدّد له سنويًّا موازنة ماليّة متدنية، وتُمثل حالة التعاقد الوظيفي في التعليم المهني الرسمي أحد أهم عقباته، لأنها تؤثر سلبًا على العمليّة التربويّة والتعليميّة، وجودة التعليم وسمعته، فأين تقع مسؤوليّة الحكومة أمام هذا الواقع؟

لقد نصَّ أحد مبادىء السياسة التعليميّة للتعليم المهني والتقني التي انتجتها الهيكليّة التعليميّة عام 1995، أنْ تحرص وزارة التربية على أنْ يكون التعليم المهني النظامي، طموح الناجحين والمتفوقين في المجتمع وليس خيارًا للراسبين أو المتراجعين بدرجات تحصيلهم العلمي من التعليم الأكاديمي، فكيف سيتحقق ذلك إذا لم يدرج حتى الآن، قانون رسمي يرعى تأسيس لجان الأهل في التعليم المهني الرسمي، ممّا يعني أنّه لا يوجد تعاون أو تواصل بين الأهالي والإدارة المدرسيّة ليساهم في تقويم المسار التربوي والاجتماعي لأبنائهم؟

وإذا كان المتعلم الراسب في التعليم الأكاديمي يلتحق بالتعليم المهني، ومعدلات

النجاح في الشهادات المهنيّة الرسميّة تخفض عن المعدل العام بشكل لافت، ووصل هذا العام إلى سبعة من عشرين في بعض الفروع، ولا يوجد في المدارس دور للمرشد الاجتماعي والاختصاصي النفسي لتوجيه المتعلم ومساعدته لمواجهة الصعوبات الحياتيّة التي قد تعترضه.

ولا يوجد دراسات إحصائيّة دقيقة عن احتياجات سوق العمل، وعن أوضاع المتخرجين الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمهنيّة، ولا يتم إشراك المؤسّسات والقطاعات الإنتاجيّة في عملية التدريب والإعداد المهني للمتعلمين بطريقة تهدف إلى تعزيز التوازن بين ما يتلقونه من معارف نظريّة وتطبيق عملي، ولا يوجد دور للتوجيه والإرشاد التربوي بهذا القطاع، فلا بدّ أنْ نستنتج أنَّ هذا التعليم لا يزال يحتاج إلى خطط استراتيجيّة قد تُساعده على تذليل هذه المعوّقات.

واليوم يترتب على المسؤولين القيام بخطوات جريئة لتغيير الاعتقاد السلبي حول واقع التعليم المهني ومخرجاته، وإعادة وضع المعايير لسياسة تعليميّة جديدة، تحمي المتعلمين من التسرب المدرسي من جهة، وتُسهم في تطوير التعليم المهني وتقدير شهادات متخرجيه وكفاءاتهم في سوق العمل من جهة ثانية.

ز– الخلاصة

على الرغم من الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة التي تمرّ بها البلاد اليوم، يمكننا القول إنَّ مراحل النمو التي طالت التعليم المهني والتقني وإنْ تحقق البعض منها متأخرًا، إلا أنها أحدثت خطوات متقدّمة في عمليّته الإصلاحيّة.

إنَّ التعليم المهني والتقني في لبنان بحاجة اليوم إلى قرارات حكوميّة جريئة لاستكمال خطط النهوض به، ورصد الموازنة الماليّة الكافية والمخصّصة لإنمائه، وتطوير مناهجه، والعمل على تدريب أفراد الهيئات التعليميّة على المناهج الجديدة المرتقبة، بمساهمة المركز التربوي للبحوث والإنماء في الإعداد والتنظيم والتدريب والتقويم، ويحتاج هذا التعليم إلى إعادة تفعيل دور المعهد الفني التربوي العالي لإعداد الأساتذة المؤهلين للتعليم المهني في القطاعين الرسمي والخاص، وإعادة قبول الطلاب فيه لدراسة شهادة الاجازة الفنيّة التعليميّة (LET)، وأنْ يتم تدريبهم على طرائق التدريس التفاعليّة التي تُنمّي قدرات الطلاب المعرفيّة والنفسيّة ومهاراتهم الاجتماعيّة، وحرية التعبير وروح المشاركة والعمل التعاوني ضمن المجموعة، وتُسهم في تعزيز قيم المواطنة وخدمة المجتمع لديهم، فتتكون شخصيّة كل طالب على مبدأ الاستقلاليّة الذاتيّة والشعور بالمسؤوليّة، ممّا يُساعده على المساهمة في عملية التنمية الشاملة من خلال موقعه الوظيفي في المجتمع.

نأمل اليوم أنْ يكون الاهتمام بالتعليم المهني والتقني مُضاعفًا، ونتطلع إلى شراكة مؤسّساته التعليميّة مع القطاعات الرسميّة والخاصّة، لمساعدة الطلاب والمتخرجين الجدد على التدريب المهني العملي، ورفع

كفاءتهم وقدراتهم لتنمية الحركة الاقتصاديّة والإنتاجيّة في الوطن، ونقترح بعض التوصيات التي قد تدفع عمليّة إصلاح التعليم المهني والتقني بالآتي:

– تعديل المناهج الدراسيّة لتتماشى مع التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم ويتأثر به لبنان.

– توحيد المناهج الدراسيّة في كافة المدارس والمعاهد الفنيّة.

– تفعيل الرقابة على تصحيح الامتحانات الرسميّة.

– تأمين الكهرباء والتجهيزات في المشاغل العمليّة ومختبرات الكمبيوتر في المدارس المهنيّة الرسميّة.

– إجراء دراسات إحصائيّة حول متطلبات سوق العمل المحلي وتعزيز التوجيه المهني للمتعلمين في المدارس والمعاهد الفنيّة.

– تشريع القوانين التي تلحظ تأسيس لجان الأهل في المدارس المهنيّة الرسميّة، بهدف تعزيز التعاون والتواصل بين الأهالي والإدارة المدرسية، ممّا يُسهم في تقويم المسار التربوي للمتعلمين ويخفف من التسرب المدرسي والتأخر الدراسي أو الرسوب.

– تحديد دور للمرشد الاجتماعي والاختصاصي النفسي في المدارس المهنيّة لمساعدة المتعلمين على تجاوز الصعوبات الاجتماعيّة والدراسيّة التي قد تُصادفهم في الحياة اليوميّة.

– تعزيز قيم المواطنة وخدمة المجتمع لدى المتعلمين.

– استكمال ترابط المسارات بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني وصلتهما بالتعليم الجامعي.

– تعزيز الرقابة على المدارس المهنيّة الخاصّة والكشف عن مبانيها ومرافقها، للتأكد من استيفائها كل الشروط القانونيّة والفنيّة لاستيعاب الطلاب، وخلق بيئة مدرسيّة مناسبة لتحقيق النتائج التربويّة المنشودة.

– إعادة تفعيل دور المعهد الفني التربوي (IPNET).

– انفتاح الإدارة المدرسيّة على المجتمع المحلي ومؤسّساته الرسميّة والخاصّة.

– تنظيم المؤتمرات التي تتناول خطط النهوض بالتعليم المهني والتقني في لبنان والدول العربيّة لمواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

– تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني في لبنان كصفة استشاريّة للمديريّة العامّة، بناءً على المرسوم رقم 5768 الصادر بتاريخ 1960/12/23.

إنّ اعتماد هذه التوصيات وتطبيقها قد يُعزّز الثقة بالتعليم المهني والتقني الرسمي، ويشجع رجال الأعمال على إعادة الثقة بالمتخرجين وكفاءاتهم، وتأمين أفضل ظروف العمل لهم وانصافهم ماديًّا ومعنويًّا.

***

الهوامش

- **يُعد أطروحة دكتوراه في التربية – كلية العلوم التربويّة – جامعة القدّيس يوسف في بيروت**

1– النشرة الإحصائيّة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، www.crdp.org/statistics?la=ar

تاريخ الدخول: 5/8/ 2018.

2– حسان قبيّسي، **النظام التعليمي في لبنان**، ص 224.

3– وزارة التعليم المهني والتقني في لبنان، **الخطة الخمسيّة لتطوير التعليم المهني والتقني**، ملحق رقم 1.

4– م.ن.، ملحق رقم 1.

5– وزارة التعليم المهني والتقني في لبنان، **الخطة الخمسيّة لتطوير التعليم المهني والتقني**، ص 7.

6– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **تطور التربية: التقرير الوطني للجمهورية اللبنانيّة**، ص 18.

7– وزارة التربية الوطنية للشباب والرياضة، **واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله**، ص 12.

8– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **تطور التربية: التقرير الوطني للجمهورية اللبنانيّة**، ص 11.

9– وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، **الهيكليّة الجديدة للتعليم في لبنان**، ص 37.

10– وزارة التربية والتعليم العالي، **التطوير التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين**، ص 41.

11– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **سلم تعليمي جديد للنظام التربوي في لبنان**: آفاق عام 2000، ص 36.

12– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **تطور التربية: التقرير الوطني للجمهوريّة اللبنانيّة**، ص 15-16.

13– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **تطور التربية**: التقرير الوطني للجمهوريّة اللبنانيّة ص 13-14.

14– وزارة التربية الوطنية للشباب والرياضة، **واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله**، ص 172-173.

15– وزارة التربية الوطنية للشباب والرياضة، **واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله**، ص 172.

16– مجلس الإنماء والإعمار، **تقرير قطاع التربية والتعليم العام**، ص 47.

17– https://www.eliktisad.com/news/show/335739
تاريخ الدخول: 2018/7/2.

18– مجلس الإنماء والإعمار، **تقرير قطاع التربية والتعليم العام**، ص 47.

***

• المصادر والمراجع

– العربيّة:

- قبيّسي (حسّان): **النظام التعليمي في لبنان**، ط1، بيروت: لا ناشر، 2012.
- مجلس الإنماء والإعمار. **تقرير قطاع التربية والتعليم العام**. بيروت: منشورات قطاع التربية والتعليم، 2015.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. **تطور التربية: التقرير الوطني للجمهورية اللبنانيّة**. بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1997.
- وزارة التربية والتعليم العالي. **التطوير التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين**. بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2004.
- وزارة التعليم المهني والتقني. **الخطة الخمسيّة لتطوير التعليم المهني والتقني**. بيروت: منشورات وزارة التعليم المهني والتقني، 1997.
- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة. **الهيكليّة الجديدة للتعليم في لبنان**. 1995. بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1995.
- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة. **واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله**. بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1997.
- يونس (أسعد): **سلم تعليمي جديد للنظام التربوي في لبنان**: آفاق عام 2000، بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1992.

– المواقع الإلكترونيّة:

-https://www.eliktisad.com/news/show/335739
تاريخ الدخول: 2018/7/2.

- www.crdp.org/statistics?la=ar
تاريخ الدخول: 5/8/ 2018.